

﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾

□ ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ □

• وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة :

قال عبد القاهر البغدادي في [الفرق بين الفرق] عن أهل السنة : « قالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلاً ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية ، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة ؛ لاختلاف الأمة في وجوبها »^(١).

فالحج واجب على المستطيع . ووجوبه معلوم من الدين بالضرورة .

قال تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً . ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

ومما يلفت النظر في التعبير : هذا التعميم الشامل في فرضية الحج ﴿ على الناس ﴾ .

• ففيه أولاً :

إحفاء بأن هذا الحج مكتوب على هؤلاء اليهود الذين يجادلون في توجه المسلمين إلى البيت في الصلاة ، على حين أنهم هم أنفسهم مطالبون من الله بالحج إلى هذا البيت والتوجه إليه ، بوصفه بيت أبيهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وبوصفه أول بيت وضع للناس للعبادة .. فهم اليهود المنحرفون المقصرون العاصون .

• وفيه ثانياً :

إحفاء بأن الناس جميعاً مطالبون بالإقرار بهذا الدين ، وتأدية فرائضه

(١) الفرق بين الفرق ص ٣٤٦ .

وشعائره ، والاتجاه والحج إلى بيت الله .. هذا وإلا فهو الكفر مهما ادعى المدعون أنهم على دين^(١).

• تقسيم : الناس قسمان :

١ - من يجب عليه الحج .

٢ - من لا يجب .

الثاني^(٢) : العبد ، وغير المكلف وغير المستطيع .

ومن لا يجب عليه : إما أن يجزئه المأني به ، أو لا ، الثاني : العبد وغير المكلف .

والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه ، أو لا ، الثاني : غير المميز .

ومن لا تصح مباشرته : إما أن يباشر عنه غيره ، أو لا ، الثاني : الكافر .

فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام .

• تعجيل الحج قبل العوارض :

قال رسول الله ﷺ : « من أراد الحج فليتعجل^(٣) » .

قال المناوي : فليغتتم الفرصة قبل عروض مانع .

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تعجلوا

إلى الحج فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له »^(٤).

(١) الظلال . لسيد قطب ١ / ٤٣٥ دار الشروق .

(٢) أي : من لا يجب .

(٣) حسن : رواه أحمد في مسنده وأبو داود والحاكم في المستدرک ، والبيهقي عن ابن عباس ،

قال المناوي ٦ / ٤٦ : « قال الحاكم : صحيح ، وأبو صفوان مهران لم يرح » . اهـ وصححه

الذهبي ، وحسنه السيوطي والألباني في صحيح الجامع رقم ٥٨٧٩ .

(٤) رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود ، وابن ماجه .

وقال رسول الله ﷺ : « من أراد الحج فليتعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة »^(١).

قال المناوي في [فيض القدير] (٦ / ٤٦) : « يمرض المريض : المريض لا يمرض ، بل الصحيح ، فسمى المشارف للمرض والضلال مريضاً وضالة ، كما سمي المشارف للموت ميتاً ومنه ﴿ ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً ﴾ أي : صائراً إلى الفجور والكفر (ذكره الزمخشري) اهـ .

وقال ﷺ : « عجلوا الخروج إلى مكة ، فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له من مرض أو حاجة » .

قال ابن حجر : اختلف ، هل الحج على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . فَمِمَّنْ قال : إن وجوبه على التراخي : الشافعي وأصحابه ، وبه قال الأوزاعي ، والثوري ، ومحمد بن الحسن ، ونقله الماوردي عن ابن عباس ، وأنس ، وجابر ، وعطاء ، وطاوس .

ومن قال إنه على الفور : الإمام أحمد ، وأبو يوسف ، وجمهور أصحاب أبي حنيفة والمزني ، وعن أبي حنيفة ما يدل عليه ، ومذهب مالك : في المسألة قولان مشهوران :

قال الشنقيطي رحمه الله :

أظهر القولين عندي ، وأليقهما بعظمة خالق السموات والأرض هو : أن وجوب أوامره جل وعلا ، كالحج على الفور ، لا على التراخي ، للنصوص الدالة

(١) حسن : رواه أحمد في مسنده وابن ماجه عن الفضل . قال المناوي في [فيض القدير] (٦ / ٤٦) : « قال الكمال بن أبي شريف في تخريج الكشاف : الحديث موقوف ، وقد عزاه الطبراني لأبي داود وحده مرفوعاً ، والحديث بتمامه عند أحمد ، وابن إسحاق ، وابن ماجه ، وفيه : أبو إسرائيل الملائي وهو ضعيف سيء الحفظ وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه » وحسنه السيوطي والألباني في صحيح الجامع رقم ٥٨٨٠ .

على الأمر بالمبادرة ، وللخوف من مباغتة الموت . كقوله ﴿ سارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ الآية ، وكقوله : ﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾ ولأن الشرع واللغة والعقل كلها يدل على أن أوامر الله تجب على الفور ، وأشار في مراقي السعود إلى أن مذهب مالك وجوب الأمر على الفور بقوله :
وكونه للفور أصل المذهب وهو لدى القيد بتأخير أبي^(١)

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لقد هممت أن أبعث رجلاً إلى هذه الأمصار فتتظر كل من كانت له جدة ، ولم يحج ، فيضربوا عليه الجزية ، ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين^(٢) .

وعند البيهقي عن عمر قال : ليمت يهودياً أو نصرانياً ، يقولها ثلاث مرات : رجل مات ولم يحج ، وجد لذلك سعة ، وخلصت سبيله^(٣) .

عن ابن سابط عن أبي أمامة : من لم يحجسه مرض أو حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر فلم يحج فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً^(٤) .

(١) أضواء البيان للشنقيطي ٥ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) صحيح موقوف . الأول : لفظ سعيد بن منصور ، والثاني : لفظ البيهقي صحيحهما ابن حجر في التلخيص . انظر : أضواء البيان للشنقيطي ٥ / ١١٨ .

(٣) اللفظ للبيهقي ، وأخرجه أيضاً أحمد ، وسعيد بن منصور في السنن وأبو يعلى . قال ابن حجر في التلخيص : « هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقال العقيلي ، والدارقطني : لا يصح فيه شيء . قال ابن حجر : إذا انضم الموقوف إلى مرسل ابن سابط ، علم أن لهذا الحديث أصلاً ، ومحملة على من استحلت الترك ، وتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع والله أعلم » . اهـ من تلخيص الحبير بلفظه . وقال الشوكاني في نيل الأوطار ، بعد أن ساق الطرق :

« هذه الطرق يقوي بعضها بعضاً ، وبذلك تبين مجازفة ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات ، فإن مجموع تلك الطرق لا يقصر عن كون الحديث حسناً لغيره ، وهو محتج به عند الجمهور ، ولا يقدح في ذلك قول العقيلي والدارقطني : لا يصح في الباب شيء ؛ لأن نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن » اهـ .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ضرورة في الإسلام »^(١).

والضرورة : ترك الحج ، من الصرّ وهو المنع والحبس .

• استمتعوا بالحج :

قال رسول الله ﷺ : « استمتعوا من هذا البيت ، فإنه قد هدم مرتين ، ويرفع في الثالثة »^(٢).

يريد بعد الثانية ، إذ رفع ما قد هدم محال ؛ لأن هذا البيت إذا هدم لا يقع عليه اسم بيت إذا لم يكن هنالك بناء . كذا قاله ابن خزيمة في صحيحه .
وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » .

وعن شعبة قال : لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت .

وقال ﷺ : « كأني أنظر إليه أسود أفحج »^(٣) ينقضها حجراً حجراً (يعني : الكعبة) . والأحاديث ظاهرها التعارض ؛ لأن المفهم من حديث أبي هريرة أن البيت يحج بعد أشراط الساعة ، ومن الذي بعده أنه لا يحج بعدها .

(١) حسن : رواه الحاكم في المستدرك ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : صحيح ، وأخرجه ابن حجر في : المطالب العالية عن أبي بكر ، وأحمد بن منيع ، وأشار إلى تحسينه .

(٢) صحيح : رواه الحاكم في المستدرك ، والطبراني في المعجم الكبير ، وابن خزيمة وابن حبان ، وأبو نعيم والديلمي . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ١ / ٤٤١ ، وقال الهيثمي في الجمع : رواه البزار ، والطبراني في الكبير ورجاله ثقات ، وصححه الألباني في : صحيح الجامع رقم ٩٦٤ ، والسلسلة الضحيحة رقم ١٤٥١ .

(٣) أفحج : متباعد ما بين الفخذين . والحديث صحيح .

قال ابن حجر في [الفتح] (٣ / ٥٣٢ - ٥٣٣) : « ولكن يمكن الجمع بين الحديثين ، فإنه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج ، في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله (ليحجن البيت) أي مكان البيت لما سيأتي أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك .
عن علي رضي الله عنه استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه فاستكثروا يا معشر المسلمين من الطواف والحج ، واستمتعوا ، فإن الحج متعة وأي متعة !! .

قال الله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدي والقلائد ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض . وأن الله بكل شيء عليم ﴾ [المائدة : ٩٧] .

قال ابن حجر : كأنه يشير إلى أن المراد بقوله ﴿ قياما ﴾ أي قواما ، وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم .

وعن عطاء قال : قياما للناس لو تركوه عاما لم ينظروا أن يهلكوا .
وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصري أنه تلا هذه الآية ، فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة^(١) . اهـ .

(١) فتح الباري ابن حجر العسقلاني ٣ / ٥٣١ .